حرمون شمالاً والى الشرق من نهر الأردن.

ـ وضع هذه الدولة تحت اشراف بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم، ويمكن الاعتماد عليها كي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز المميز الذي يجب حصولهم عليه.

لقد مثل هذا التقرير جوهر امكانات السياسة الأميركية في تلك الفترة، ولكنه لم يمثل طموحات ويلسون في ان تكون للولايات المتحدة حصة ما في هذه المنطقة، فحاول وضع الأساس «الشرعي» لها في لجنة الاستفتاء الموفدة الى الشرق الأوسط (لجنة كينغ ـ كراين)، وقد تكونت هذه اللجنة بناء على اقتراح قدمه الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في باريس وتلقفه الرئيس الأميركي، ويقضي هذا الاقتراح بارسال لجنة أميركية ـ بريطانية ـ فرنسية ـ ايطالية الى الشرق الأوسط للتحقيق في رغبات الأهالي.

ومع ان الدول الثلاث الأخرى امتنعت عن ارسال مندوبين عنها، فقد أوفد ويلسون اللجنة التي اقتصرت على مندوبين أميركيين وجابت فلسطين وسوريا ولبنان بين العاشر من حزيران (يونيو) والثامن والعشرين من آب (أغسطس) من سنة ١٩١٩، وقدمت تقريرها الذي اقترح نظام الانتداب على سوريا لمدة محدودة، وأوصى بان تفاتح الولايات المتحدة لتكون دولة منتدبة على سوريا، واذا لم تستطع ذلك فليكن الانتداب من نصيب بريطانيا. ولكن المعارضة العنيفة التي لقيها اقتراح كينغ ـ كراين من الصهاينة، لأنه أشار الى عدم فصل فلسطين عن سوريا ولأن الصهاينة كانوا يعتمدون في حينه على بريطانيا لتحقيق حلمهم التاريخي، أدت الى اهمال اقتراحات اللجنة من قبل الرئيس ويلسون وتحويلها الى ذمة التاريخ.

لم يكتف الصهاينة بالتجاهل الرسمي لتقرير كينغ ـ كراين من قبل الادارة الأميركية بل صعدوا من نشاطهم في الولايات المتحدة الأميركية حتى استطاعوا استصدار قرار من الكونغرس الأميركي بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢١ يؤيد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ويطلب من الادارة الأميركية العمل على ذلك بالتعاون مع بريطانيا.

وفي ١٩٢٤/١٢/٣، عقدت الولايات المتحدة وبريطانيا معاهدة أكد فيها الطرفان ضرورة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وضرورة انجاز تحقيق وعد بلفور واعطاء قسط من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، وتأكيد اعطاء صفة مؤسسة عامة لوكالة يهودية تتولى أمر التعاون مع الادارة البريطانية والادارة الأميركية في جميع الشؤون الخاصة بمصلحة «الشعب» اليهودي، وعلى الدولة المنتدبة، أي بريطانيا، أن تسهل بكل الوسائل، الهجرة اليهودية الى فلسطين، كما ان على بريطانيا واجب استشارة الولايات المتحدة والحصول على موافقتها قبل القيام بأية خطوة تتعلق بمستقبل فلسطين.

وهكذا، استطاعت الولايات المتحدة ان تحصل من بريطانيا على اعتراف بأنها شريك ولو استشاري، في تحديد مستقبل فلسطين، وحصل الصهاينة على ورقة ضغط دائمة على السياسة البريطانية، في ما يخص مستقبلهم في فلسطين.

وقد تجلت أهمية هذه المعاهدة في تأمين النقلة النوعية التي حققتها السياسة الأميركية في أوائل الأربعينات، بعد ان اضطرت بريطانيا تحت ضغط ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ان تتبنى تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) الذي أوصى بتقسيم فلسطين. فما ان نشرت الحكومة البريطانية نتائج التقرير، وأعلنت عن عزمها تبني توصياته، حتى وجه الرئيس الأميركي روزفلت، في ١٩٣٧/٧/٨، رسالة الى المنظمة الصهيونية أعلن فيها رفض الولايات المتحدة لسياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين واصرار الادارة الأميركية على ان فلسطين بكاملها هي وطن اليهود القومي. كما تبادلت وزارتا الخارجية الأميركية والبريطانية، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٧/٧/٦ و١٩٣٧/٨/٤، عدة مذكرات اتهمت الولايات المتحدة فيها بريطانيا بالخروج عن معاهدة ١٩٢٤ وعدم استشارة الولايات المتحدة، كما تقضي المعاهدة بذلك. ومع ان بريطانيا حاولت التنصل من ذلك، بتقديم تفسير مختلف للمعاهدة، الا أنها اضطرت تحت الضغط الأميركي ـ الصهيوني الى تحويل تقرير لجنة بيل الى مجلس عصبة الأمم التي قررت تجميده واعادة دراسته مجدداً.

المرحلة الثانية

أدت الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، اضافة الى بروز النازية في ألمانيا والفاشستية في ايطاليا، كقوتين فتيتين تنازعان بريطانيا على مستعمراتها،